قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

انـــقـــذوا دجـلـة

نهر دجلة يجفّ بسبب جيراننا الأتراك والإيرانيين، وبسبب إهمال حكومتنا المنشغلة بـ"مؤامرات" أبدية تحاك ضدّ قيادتها الحكيمة، وبسبب كسلنا عن رفع أصواتنا لإنقاذ نهرنا الخالد الذي قد ندفن خلوده بأيدينا، ولن يعود العراق عراقاً دون فراتين.

دجلة يجفّ، تركيا تقيم السدود التي تخنق العراق، وإيران تكمل الباقي بقطعها روافد دجلة، ونحن في يأس مطبق من ساستنا فاغري أفواههم. مفطرين وصائمين. أمام المال السحت، المنهمكين في التغالب مع بعضهم على مراكمة الأموال؛ في يأس منهم لأن هؤلاء لا يحملون في ضمائرهم ذرة حبّ للعراق، هذه الدولة بالنسبة لهم بستان نام نواطيره كما كان بستاناً لقريش "على حد قول معاوية" على مرّ التأريخ يمنح الذهب والفضة لأجلاف الصحراء ويترك أهله حفاة عراة سكارى بأحقاد الطوائف التي تأتي من الصحراء أيضاً.

لا أمل في أن يتحرك ضمير لا وجود له لسياسيّ عراقيّ فيعمد إلى رسم إستراتيجية تمكننا من الضغط على تركيا على الأقل "بما أن الضغط على إيران حرام شرعاً" لإنقاذ أمّنا دجلة الخير.

لجنة حفظ التراث العالمي في اليونسكو منحتنا أملاً ضئيلاً حين وضعت صفحة للتصويت على جعل نهر دجلة ضمن التراث العالمي الواجب حفظه وحمايته.

الصفحة موجودة منذ ستة أشهر وهذا رابطها
http://www.change.org/petitions/unesco-world-heritage-committee-save-world-heritage-on-the-tigris-#river-in-mesopotamia

وما يحزّ في النفس أن الموقعين حتى كتابة هذه الكلمة ٣٤٥١٣ فقط من ٥٠٠٠٠ وهو العدد الواجب بلوغه لتكون دجلة محمية من قبل هذه المنظمة الأممية.

ينقصنا ١٥٤٨٧ عراقياً يحب دجلة، يحب العراق، ويكره أن يرى بلده يعطش بسبب جيران سوء وساسة سوء وأعراف سوء وثقافة سوء تتمثل في كلمة "شعلينا!".

أخجل من أن أقترح على الحكومة إلزام موظفيها بالتوقيع في دوائرهم على هذه الصفحة، فأنا أعرف أن الحكومة لن تفعل، رغم أن هذا ممكن وسهل جداً، لكنها حكومتنا التي لا تتحرك روح المبادرة لديها إلا أمام مكاسب آنية رخيصة لأشخاص لا يشبعون من حرام.

ربما عليّ أن أقترح على رجال الدين حثّ أتباعهم ومقلديهم على الانخراط في هذه الحملة فذلك أجدى وأنفع.

فيا شيوخ ويا سادة ويا خطباء جمعة ويا واعظين ومبلغين ومرشدين، من كل الطوائف المتآخية المتحابة المتصالحة في هذا العراق، قولوا لأتباعكم أن يصرفوا دقيقتين من وقتهم، دقيقتين لا أكثر، ينشغلون فيها عن الدعاء أو صلاة الليل أو الذكر أو التسبيح لله، ليكتبوا أسماءهم ثم يضغطوا على الأيقونة التي تضيف اسمهم إلى قائمة الذين يحبون العراق.

ساسة العراق القدماء والجدد أشاعوا بين الناس عدوى كراهية العراق، فلا تستسلموا لهذه المشاعر المظلمة أرجوكم، لا تكونوا كهؤلاء المسوخ الذين نزع الله عنهم محبة أوطانهم، بسبب أكلهم السحت وقسوة قلوبهم التي هي كالحجارة أو أشد قسوة، "وإن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار"، وإن من القلوب الفاسدة لما يسدّ مجرى دجلة فيجفّ.

رئيس غير سياسي.. كيف؟!

حسين عبد الرازق

لم يشغلني كثيرا ما نشر عن انتماء هشام قنديل رئيس مجلس الوزراء الجديد لجماعة الإخوان المسلمين وعضويته في لجنة السياسات بالحزب الوطني الديمقراطي (المنحل) رغم أهمية هذا الانتماء وهذه العضوية، ولكني توقفت طويلا أمام تصريح له قال فيه بحسم «لم أنتم طوال حياتي لأي حزب سياسي» وأكد أن الوزراء في حكومته سيكونون من «التكنوقراط».

وقضية الشخصيات العامة المستقلة غير المنتمية رغم انشغالها بالشأن العام تنمية مصرية خالصة، وظاهرة سلبية أضرت بالحياة السياسية المصرية وبالديمقراطية.

فالمشتغلون بالشأن العام في العالم الديمقراطي هم أعضاء وكوادر وقيادات في أحزاب سياسية. فالأحزاب هي الوعاء المنظم للعمل السياسي. ولم تكتشف البشرية بعد شكلا آخر من أشكال العمل السياسي غير «الحزبي».

فالفرد مهما كان تأثيره ونفوذه وشعبيته لا يستطيع تطبيق سياسة معينة أو برنامج أو تحقيق تغيير ما لم يكن مستندا إلى حزب سياسي. ورؤساء الدول ورؤساء الحكومات والوزراء والمحافظون في البلاد الديمقراطية يصلون إلى مواقعهم من خلال أحزابهم التي تخوض الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية بمرشحين من أعضائها وقادتها . ولا يمكن تصور شخص لم ينتم طوال حياته لحزب سياسي- كما يقول- يتولى منصب رئيس مجلس الوزراء- وهو منصب سياسي بامتياز- ويدير شؤون البلاد والعباد. فالطبيعي أن رئيس مجلس الوزراء والوزراء سينفذون برنامجا سياسيا اقتصاديا اجتماعيا، هو برنامج الحزب الفائز في الانتخابات العامة، وليس برنامجا شخصيا بعينه لا يعرفه الناخبون بفرض وجود مثل هذا البرنامج الشخصي.

وقد عانت مصر منذ حل الأحزاب في يناير ١٩٥٣ من الحكومات (رئيسا ووزراء) عبر السياسية أو التكنوقراطية. ففي ظل نظام الحزب (أو التنظيم) السياسي الواحد، تحول رئيس الجمهورية إلى صاحب القرار السياسي الوحيد، وأصبح رئيس مجلس الوزراء والوزراء مجرد مديري مكتب أو سكرتارية لرئيس الجمهورية ينفذون السياسة التي يقررها. وأصبح اختيار الوزراء يتم على أساس المهنة والخبرة والكفاءة العلمية في تخصص معين. فوزير الداخلية لواء شرطة (من مباحث أمن الدولة في الغالب) ووزير الخارجية من السلك الدبلوماسي، ووزير الصحة طبيب، ووزير الري مهندس ري أو أستاذ جامعي من كلية الهندسة متخصصا في المياه والري.. وهكذا. باختصار تحددت مهمة الوزير بحيث يكون أقرب إلى «وكيل أول الوزارة» لا علاقة له برسم السياسة العامة في وزارته وإنما تنفيذ السياسة المقررة في رئاسة الجمهورية، وأصبحت الحكومات المختلفة تتكون من تكنوقراط أغلبهم أساتذة جامعات لم يمارسوا العمل السياسي المنظم طوال حياتهم، وأقرب ما يكونون لـ «موظفين كبار».

وإذا كان ذلك مقبولا تجاوزا في ظل نظام الحزب الواحد والرئيس «الزعيم والقائد» فيستحيل قبول هذا الأمر في ظل التعددية الحزبية - حتى ولو كانت مقيدة- والتي بدأت عام ١٩٧٦، أي منذ ٣٦ عاما، ويوجد حاليا في مصر أكثر من ٦٠ حزبا منها ٢٥ حزبا كان لهم أعضاء في السلطة التشريعية سواء في الشعب أو الشورى (قبل حل مجلس الشعب بحكم قضائي).

ومن غير المنطقي أو المقبول أن يكلف رئيس الجمهورية (رئيس حزب الحرية والعدالة ونائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين) أن يكلف شخصا يزعم بأنه لم ينتم إلى أي حزب سياسي طوال حياته بتشكيل الحكومة، ثم يعلن أنه سيعتمد على التكنوقراط في تشكيل مجلس وزارته.

ويزيد الأمر صعوبة إعلان رئيس الوزراء أن حكومته ستكون ائتلافية ومن ألوان الطيف السياسي، ويجري الحديث عن توزيع الحقائب الوزارية بنسب على الأحزاب والتيارات السياسية، دون أي تطرق لبرنامج الحكومة وهو أساس أي ائتلاف. فإما أن الحكومة ستنفذ برنامج حزب الحرية والعدالة الانتخابي وبرنامج رئيس الجمهورية المستخرج منه، وهو الأقرب إلى المنطق، وفي هذه الحالة يستحيل الحديث عن حكومة تضم كل ألوان الطيف السياسي، وإنما يقتصر الأمر على حكومة من حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين ، أو منهم ومن حلفائهم من أحزاب تيارالإسلام السياسي كالنور والفضيلة والأصالة، وبعض المستوزرين المستعدين لتنفيذ برنامج الإسلام السياسي أيا كان انتماؤهم الأصلي.

وإما أن الحديث عن حكومة ائتلافية حديث جدي وليس مجرد مناورة سياسية، وفي هذه الحالة لابد من دعوة الأحزاب المطلوب مشاركتها في الحكومة إلى التفاوض حول برنامج الحكومة والذي سيختلف جزئيا عن برنامج الحرية والعدالة بما يعكس المشترك الذي يمكن التوصل إليه بين هذه الأحزاب التي ستأتلف في الحكومة، ويقتصر الاشتراك في الحكومة على الأحزاب التي تقبل بهذا البرنامج. وهو ما لم يتم، بل وأكد رئيس مجلس الوزراء أن مهمة الحكومة هي تنفيذ برنامج الرئيس.

باختصار أننا أمام حكومة تمثل سياسة جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية.

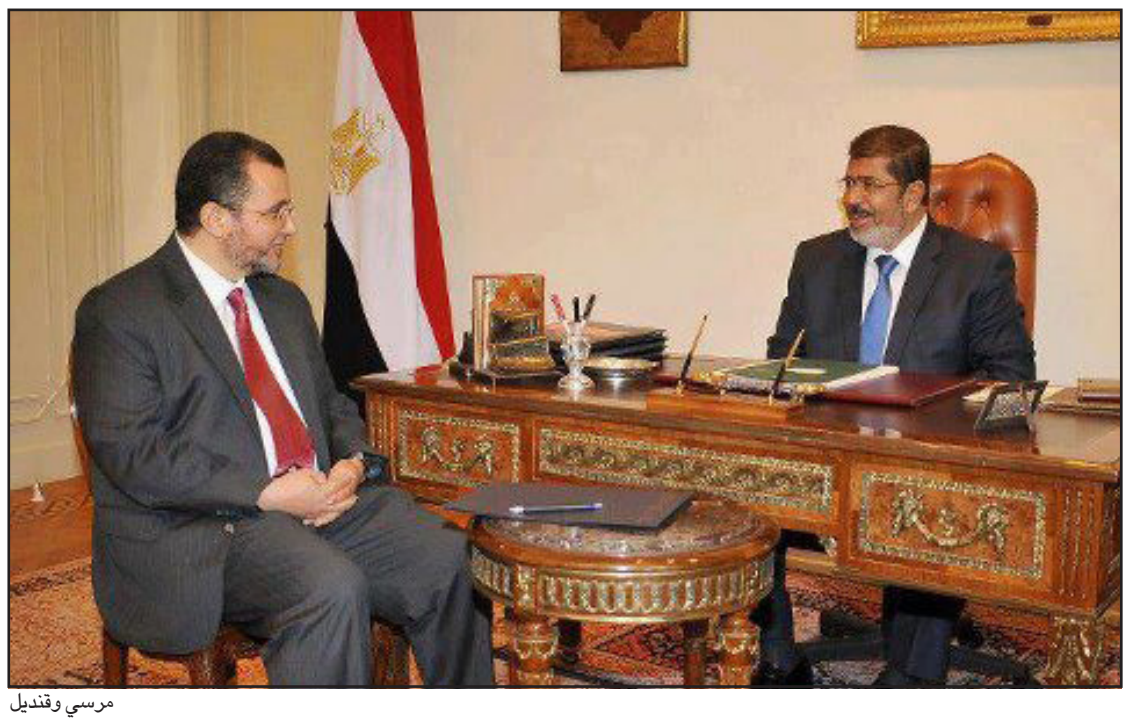

مرسي وقنديل

لا تطلقوا إطلاقة واحدة ضد الكرد

باسم محمد حبيب

نقلت لنا وسائل الإعلام في الأيام الأخيرة أخبارا مزعجة عن حصول احتكاك بين قطعات من الجيش العراقي وقطعات من قوات البيشمركة الكردية وذلك عندما قامت القوات العراقية بالانتشار على مقربة من وجود القطعات الكردية في الجزء الشمالي الغربي من العراق على مقربة من الحدود العراقية – السورية .

وعلى الرغم من حصول نوع من الاحتكاك والتراشق اللفظي بين بغداد وأربيل إلا أن الأمور لم تتطور إلا حالة المواجهة المباشرة والصدام المسلح وذلك بفضل المواقف الحكيمة من الجانبين وإلا لشهدنا واحدا من الصدامات غير المبررة و العبثية لأنه لن يخدم العراق بشيء بقدر ما يخدم أعداءه وبشكل خاص القوى الإرهابية التي لا تريد للبلاد أن تستقر أو أن تعيش بأمان .

إن على القيادتين في بغداد وأربيل أن يدركا أنهما أمام مسؤولية تأريخية تتطلب منهما بذل كل جهد ممكن لتلافي كل ما يؤسس للخلافات والإشكالات والبحث عن كل سبيل ممكن يقي البلاد مخاطر الخروج من مسار الديمقراطية ناهيك عن الوقوع في حبائل الإرهاب والفساد لان المخاطر التي تهدد العراق اكبر من أن تتلهى عنها القيادتان وأخطر من أن يتم تجاهلها .

إن على القيادتين إدراك أن الخطر كل الخطر في ترك الأمور الجوهرية وأهمها استكمال بناء النظام الديمقراطي ووضع الأسس القانونية التي تكفل دوامه وبقاءه والتوجه نحو الأمور الفرعية التي لا تشكل هما أساسيا في هذه المرحلة وعلى الحكومة المركزية أن لا تنظر بحساسية لوجود قطعات البيشمركة في بعض المناطق التي تقطنها غالبية كردية لان وجودهم ضروري لمواجهة الإرهاب وحماية الأرواح والممتلكات ،وقد أثبتت هذه القوات كفاءتها في التصدي للمخاطر والتهديدات التي تستهدف الأمنين .

كذلك من مصلحة القيادة الكردية تمكين القوات العراقية من أداء واجباتها في الدفاع عن حدود العراق الدولية وان تكون عونا للحكومة المركزية في تثبيت الأمن والاستقرار حتى نتخلص من كل المخاطر والتهديدات التي تواجه العملية الديمقراطية في البلد .

وبالتالي إن كل ما نأمله أن لا يتكرر السيناريو الأخير لأنه في النهاية ضد المصلحة الوطنية تلك التي يجب أن نحرص عليها جميعا وعلينا جميعا الامتناع عن أي عمل أو تصرف يمكن أن يثير الخلافات والمشاكل بين المركز والإقليم فمن البشاعة أن نوجه الرصاص لبعضنا البعض وليكن شعارنا لا رصاص بعد الآن .

الفن يكسر حاجز المُحرّمات

لينا مظلوم×

استهل فيلم"الرسالة" عام ١٩٧٧ مسلسل كسر "التابو" أو المُحرّمات الدينية عن طريق الفن..إذ كان أول الأعمال التي أثارت اعتراضات صدرت عن اكبر مرجعية إسلامية، الأزهر ،لعدة أسباب منها ظهور شخصيات مثل حمزة عم الرسول والصحابة...و مُنِع عرض الفيلم لسنوات في البلاد العربية رغم الانطباع الإيجابي الكبير الذي أحدثه عند عرضه في مختلف دول أوروبا.. و الغريب أن الظروف التي ارتبطت لاحقا بهذا الفيلم قد تتجاوز ما يُطلق عليه المبالغات الفنية ..إذ قُتل مصطفى العقاد منتج و مخرج الفيلم ضمن ضحايا عملية إرهابية -باسم الإسلام- حدثت في الأردن .

حين حاول المخرج يوسف شاهين عام ١٩٩٤ الاقتراب من شخصية النبي يوسف..اصطدم بـ "صقور" الأزهر.. و تعرض سيناريو فيلم "المهاجر" للرفض بدعوى انه يسرد قصة النبي يوسف .. لكن شاهين لم يكن ليسمح لأي قوة أن تُجهض أحلامه.. أعاد صياغة السيناريو مع الاحتفاظ بالخيوط الدرامية الأساسية التي تجمع بين قصة النبي يوسف و"رام" بطل فيلم "المهاجر"..و أقام دعاوى قضائية انتهت بالحكم لصالح عرض الفيلم.

الدراما الإيرانية نشطت بدورها خلال الأعوام الماضية في كسر "التابو"الديني عبر مجموعة مسلسلات تناولت حياة شخصيات دينية مثل النبي يوسف، النبي عيسى، السيدة مريم، أهل الكهف... لكن المعالجة الدرامية لهذه الأعمال نُفذّت بأسلوب سطحي باهت غلب عليه الطابع الخطابي والمباشرة الفجّة.. افتقدت هذه الأعمال كل عناصر تشويق و إبداع الدراما و حرفية كتابة السيناريو و مهارة الأداء التمثيلي.. رغم المهارة الإيرانية التي ظهرت في بعض عناصر الدراما التقنية مثل الأزياء.. الديكور..الماكياج.

خلال شهر رمضان الماضي أعاد عرض مسلسل "الحسن و الحسين" من تأليف محمد اليساري ومحمد الحسيان، وإخراج عبد الباري أبو الخير القضية الفنية- الدينية إلى ساحة الجدل... التوجه الذي أعلن رفضه عرض هذا العمل الدرامي بنى دوافعه على أسس دينية مجردة بعيدا عن أي تقييم للمستوى الفني الدرامي ..بينما دعا التوجه المُرحب بعرض المسلسل إلى تقييمه على أسس مراعاة الدقة التاريخية و عناصر الدراما الفنية.. في النهاية تمخضت الضجة الكبيرة عن مسلسل شابه أخطاء عديدة في كتابة السيناريو و صياغة الشخصيات المحورية لنجد مثلا أن خيال المؤلف صاغ شخصية الحسين اقرب ما تكون إلى نمط البطل التراجيدي الشكسبيري الذاهب إلى قدره المحتوم.. و فشل في الغوص داخل عمق التركيبة الملتوية لشخصية معاوية التي مزجت صفات الدهاء السياسي و الحلم.. النتيجة أن الضجة المثارة حول كسر "التابو" لم تكن على قدر مستوى العمل .

هذا العام جاء الدور على شخصية إسلامية ظلت داخل إطار المحرمات حتى ظهرت في مسلسل "عمر بن الخطاب".. الخطوة تُحسب إنجازاً للدراما ، لما بذله أصحاب العمل من حرص على تحقيق كل عناصر النجاح بداية من دقة المراجعة التاريخية على يد نخبة من العلماء.. سيناريو وليد سيف، احد أمهر كتاب الدراما الذي قدم أكثر من عمل ناجح مثل "ملوك الطوائف"،"الزيرسالم"،"ربيع قرطبة".. وقد ظهر تميز الحوار و هو ينساب بتلقائية بعيدا عن المبالغات اللفظية و اللهجة الخطابية التي اقترنت بالدراما التاريخية و الدينية- و كأن شخوصها ينتمون إلى كواكب أخرى و ليسوا بشرا من نفس التركيبة الإنسانية التي ننتمي إليها- ، قدم لنا سيف لأول مرة شخصيات دينية من لحم و دم بعيدا عن الشكل النمطي المبالغ الذي صدّره لنا معظم كتاب الدراما الدينية . المخرج حاتم علي صاحب مجموعة الأعمال المميزة مثل "صلاح الدين الأيوبي"،"صقر قريش"،"عصي الدمع"،"الملك فاروق"... أجاد توظيف و تحريك الممثلين بتلقائية كسرت الجمود الذي اقترن بأداء هذه النوعية من الأعمال .. كما جانبه الصواب في اختيار الوجه الجديد سامر إسماعيل لأداء شخصية عمر بن الخطاب ،فهو خامة يسهل تشكيلها .. مستوى الإبهار أيضا ميز مباني ديكور "الكعبة" و قريتي "مكة"و المدينة" و شوارعهما و منازلهما.. حيث تم التصوير في المغرب .

الثنائي حاتم علي- وليد سيف يقدمان في كل عمل درسا جديدا لكتاب و مخرجي الدراما التاريخية .. إلا أنهما في مسلسل "عمر" اختارا اختراق "تابو" ديني ليس بهدف مجرد إحداث ضجة دعائية فارغة.. إنما لتقديم صورة مشرفة عن أعظم قيمة"عدل" عرفها التاريخ ..لعل الذكرى تنفع حكام أدمنوا المتاجرة بظلم شعوبهم.

مسلسل عمر نجح في كسر تابوهات كثيرة

×كاتبة عراقية مقيمة في القاهرة

المحاصصة وتأثيرها في الهيئات المستقلة

يوسف علوان

يبدو أن المحاصصة التي يشهدها البلد في جميع مجالات الحياة السياسية، وبالأخص الهيئات المستقلة، التي وجدت للحفاظ على استمرار النهج الديمقراطي للعملية السياسية في الاتجاه الصحيح، ومراقبة السلطات التنفيذية والتشريعية من الخروج على نصوص الدستور –وهذا ما نراه يحدث كثيرا هذه الأيام- وقد تضمن الفصل الرابع من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، مواد عن الهيئات المستقلة (١٠٢ - ١٠٨)، وعد الدستور في المادة (١٠٢) كلاً من: المفوضية العليا لحقوق الإنسان، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهيئة النزاهة . هيئات مستقلة تخضع في عملها لرقابة مجلس النواب، وبذلك ترتبط هذه الهيئات بأعلى مرجع تشريعي حسب الدستور العراقي، ويتم تنظيم أعمالها بقانون يصدر عن مجلس النواب. واستقلالية هذه الهيئات يضمن لها حريتها، وعدم خضوعها للسلطة التنفيذية، وممارسة عملها بشفافية. وقد أعطى الدستور لهذه الهيئات القوة القانونية التي تحميها من تدخل السلطة التنفيذية والقضائية، وحدد لها عملها والجهة التي تستطيع أن تقوم بحلها.

وقد جرت في الأشهر السابقة محاولات حثيثة من قبل بعض الكتل المتنفذة في إخضاع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى ضغوط مورست عليها من خلال استجواب بعض أمنائها في مجلس النواب بسبب فساد في بعض أعمالها. وقد استغرب بعض المراقبين، لأن حجم الفساد الذي طرح أثناء استجواب مسؤولي المفوضية، لايعادل ما يجري من فساد، في كل مفاصل الدولة، وعلى الأخص الفساد الذي يشهده الجميع في مجال وزارة الكهرباء ووزارة التجارة. بل في اغلب الوزارات، والذي يقف عاجزاً أمامها مجلس النواب!

ورغم أننا لا ندافع عن نزاهة أو عدم نزاهة الذين استجوبوا إلا أن هذه بعض الضغوط التي تتعرض لها المفوضية لإخضاعها لإرادة البعض وخصوصاً أننا مقبلون على انتخابات مجالس المحافظات، هذه الانتخابات التي تتطلب إقرار قانون جديد لها.. غير أن الكتل لم تستطع حزم أمرها في إقرار القانون ولهذا سيكون موقف المفوضية حرجاً لو أقر القانون في اللحظات الأخيرة، وهذا ما متوقع له أن يحدث! وتأخير إقرار القانون سيكون له تداعيات سلبية على موعد إجراء الانتخابات المقررة مطلع العام المقبل.

وكان نواب قد طالبوا في بيان بتعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات، على غرار قرار المحكمة الاتحادية بعدم دستورية قانون الانتخابات السابق ، وأن يتم احتساب الأصوات وفق الباقي الأقوى وذلك لضمان حق المواطن في اختيار من يمثله في الحكومة.

"ووفقا للنظام السابق لتوزيع المقاعد قد تهمل نسبة أكثر من ٦٥٪ أو ٧٠ ٪من أصوات المصوتين وتمثل فقط نسبة ٣٥٪ أو ٣٠٪ من المصوتين وهو ما يتعارض مع الديمقراطية التي تضمن تمثيل إرادة الأكثرية".

وقرر مجلس النواب العراقي منذ أيام،تمديدعملمفوضيةالانتخابات الحالية لمدة عشرة أيام، ابتداء من يوم الأحد ٢٩ تموز الماضي. وفي تصريح لفرج الحيدري أكد: أن "الإشكال الذي حصل بين المكونات كان بصدد توزيع الحصص داخل المجلس، وكذلك حدوث إشكالات حتى داخل الكتلة الواحدة، وكذلك حصل خلاف بشأن زيادة عدد الأعضاء المفوضين".

وعن مدى تأثير المحاصصة على مهنية المجلس، قال: إن "الأعضاء تم اختيارهم وفق أسس مهنية، والأخذ بالاعتبار الكفاءة والمهنية، والمناقشات جرت لاختيارهم بين الكتل السياسية، ولا يمكن الحكم عليهم قبل بدء عملهم".

وتتهم الكتل المتنفذة بعضها البعض في التسبب بتعطيل إقرار قانون انتخابات مجلس المحافظات وتشكيل مفوضية جديدة.

إن التدخل بعمل الهيئات المستقلة يتخذ صوراً عدة، فتارةً يتخذ تدخلاً في تعيين موظفي هذه الهيئات أو يتخذ صورة التبعية المالية والفنية والسياسية وهو اخطر هذه التدخلات، حيث لا تتمكن الهيئات المستقلة من إثبات وترسيخ فلسفة وجودها، كأدوات راعية للمساواة، ومراقبة لتطبيق العدالة، وفاصلة بين الفرقاء والمتنافسين، ومُراقبة لأداء أجهزة الدولة، لذلك ستعيقها المحاصصة من أداء واجباتها هذه.

إن هناك محاولات محمومة من قبل الكيانات المتنفذة لإبطال دور الهيئات المستقلة –ومن ضمنها مفوضية الانتخابات المستقلة- وعرقلة عملها وإخضاع هذه الهيئات للضغوط التي دأبت تمارسها هذه الكيانات، منذ فترة طويلة، للاطمئنان لموقف هذه الهيئات، التي واجبها هو مراقبة السلطات الثلاث، وتأشير القرارات والقوانين التي تصدرها وتنفذها والتي لا تصب في صالح العملية السياسية وتضر بالنهج الديمقراطي الذي نص عليه الدستور.